تشددت على ضرورة استفادة الجهات الحكومية من المرحلة الثانية منه والتي تبدأ اليوم وتستمر حتى 21 فبراير المقبل

رولا دشتي: القدرات التنموية لأي بلد ترتبط بما يملكه من طاقات بشرية مؤهلة

شددت وزيرة الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزيرة التنمية د.رولا دشتي على ارتباط القدرات التنموية لأي بلد بما يمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة، ومدربة قادرة على التعامل بفاعلية مع أحدث المستجدات العالمية، موضحة أن العنصر البشري هو الثروة الحقيقية لأي مجتمع ولذلك تحرص الدول على اختلاف تصنيفاتها الإنمائية على إعداد ودعم وتأهيل الكوادر الوطنية القادرة على تنفيذ الرؤية الشاملة للدولة لأن الارتقاء بالعنصر البشري هو العمود الفقري للتنمية وذروة سنامها ولاعب أساسي في تحقيقها ورفع معدلاتها.

وأشارت د.دشتي في تصريح صحافي لوسائل الإعلام، إلى موقف الحكومة الثابت وحرصها الدائم على دعم وتعزيز رأس المال البشري الوطني، وتحويله إلى طاقة تنافسية مميزة، من خلال توفير برامج التنمية البشرية المختلفة بعقد شراكات إقليمية ودولية مع المؤسسات الاستشارية المحترفة وبيوت الخبرة المشهود بكفاءتها، لافتة إلى

د.رولا دشتي

مال الله: نساهم في تفعيل وظيفة التخطيط ونشر ثقافته بالقطاع الحكومي ونعمل على تدريب الكوادر الفنية والتنفيذية التخطيطية

د.بدر مال الله

أن مشروع «تدريب وتنمية الكوادر البشرية التخطيطية بالجهات الحكومية ـ المرحلة الثانية» والذي يعده المعهد العربي للتخطيط مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية يتسق مع نهج الحكومة ويحقق أهدافها المرجوة في إعداد الكوادر التخطيطية القادرة على خوض غمار التنمية والدفع بعجلتها، مبينة ان نجاح المرحلة الأولى من المشروع في تدريب 2000 كادر تخطيطي حكومي مهد الطريق للتدريب النوعي المتخصص في المرحلة الثانية.

وأشادت دشتي بجهود المعهد العربي للتخطيط في دعم مختلف الأنشطة التنموية في دولة المقر وفي الدول الأعضاء، معربة عن أملها في أن يحقق المشروع أهدافه وغاياته من خلال المساهمة في بناء القدرات والكفاءات التخطيطية في القطاع الحكومي، مشددة على ضرورة مشاركة كل الجهات الحكومية بفاعلية في هذا المشروع، خصوصا أن الحكومة قد أنجزت ما عليها في التنسيق لإقامة هذا المشروع والذي يخدم أهداف التنمية في البلاد مع جهة إقليمية متخصصة تضاهي أكبر بيوت الخبرة العالمية.

من جهته، أكد مدير عام المعهد العربي للتخطيط د.بدر مال الله أن مشروع «تدريب وتنمية الكوادر البشرية التخطيطية بالجهات الحكومية ـ المرحلة الثانية» والذي ينفذه المعهد بالتعاون مع الأمانة العامة للتخطيط والتنمية يهدف إلى تطوير وتنفيذ برامج تدريبية لمسؤولي التخطيط والكوادر الوطنية في جميع الأجهزة والمؤسسات الحكومية من القياديين ومتخذي القرار والعاملين على إعداد ومتابعة تنفيذ خطط التنمية وبرامج عمل الحكومة، وذلك للمساهمة في تفعيل وظيفة التخطيط ونشر ثقافته بالقطاع الحكومي، بالإضافة إلى تدريب الكوادر الفنية والتنفيذية التخطيطية.

ولفت د.مال الله إلى أن نجاح المرحلة الأولى من البرامج التدريبية في السنة المالية 2011 ـ 2012 يتماشى مع حرص الحكومة على تفعيل ونشر النشاط والثقافة التخطيطية في المجتمع وهذا في حد ذاته ما يكسب هذه البرامج التدريبية أهميتها الإستراتيجية كونها داعما لرؤية الحكومة ومترجما لسياساتها، مشيرا إلى نتائج دراسة مسحية ممهدة قامت بإعدادها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية تضمنت حصر الاحتياجات التدريبية بالجهات الحكومية، موضحا أن نتائج تلك الدراسة أعطت صورة حقيقية لواقع الاحتياجات التدريبية في مجال التخطيط والمتابعة لدى الكوادر التخطيطية بالجهات الحكومية ودعمت فرضية نقص الخبرات والكفاءات التخطيطية، وعليه تقر ضرورة التوسع في التدريب المحلي استجابة لتلك الاحتياجات.

واستعرض مال الله البرامج التدريبية التي تحتوي عليها المرحلة الثانية من المشروع حيث تتكون من سبعة برامج تبدأ اليوم وحتى 21 فبراير 2013 وفيما يلي جدول بأسماء البرامج والفترة الزمنية لتنفيذها.

الجدول الزمني للبرامج التدريبية

رمز واسم البرنامج	الفترة الزمنية لتنفيذ البرامج من	إلى	المحاضر
P11 ـ من خطة التنمية إلى الميزانية العامة للدولة	2013/1/27	2013/1/31	د.نهال مجدي المغربل
	2013/2/10	2013/2/14	
	2013/3/3	2013/3/7	
P12 ـ أساليب وأدوات المتابعة التخطيطية	2013/1/27	2013/1/31	د.نواف محمود ابوشماله
	2013/2/3	2013/2/2/7	
	2013/2/17	2013/2/21	
P13 ـ اختبار ومعالجة جودة البيانات\ الإحصائية	2013/2/3	2013/2/7	د.بلقاسم العباس
	2013/2/17	2013/2/21	
	2013/3/3	2013/3/7	
P16 ـ سياسات التخطيط من أجل النمو الاقتصادي والاجتماعي	2013/2/3	2013/2/7	د.عباس عبدالكريم
	2013/2/17	2013/2/21	
P19 ـ سياسات النمو	2013/2/3	2013/2/7	د.سامي اسكندر
	2013/2/10	2013/2/14	
	2013/3/3	2013/3/7	
P20 ـ تحليل الكفاءة والإنتاجية	2013/1/27	2013/1/31	د.وليد عبدمولاه
	2013/2/10	2013/2/14	
	2013/3/3	2013/3/7	
P21 ـ من الموازنة التقليدية إلى موازنة البرامج والأداء	2013/1/17ص	2013/1/31	د.محمد عمر باطويح
	2013/2/10	2013/2/14	
	2013/2/17	2013/2/21	

تنظمه الوكالة الدولية الذرية "IAEA" في الكويت

«التقدم العلمي» تستضيف الاجتماع الـ 20 للشبكة الدولية للبيانات النووية اليوم

تستضيف مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الاجتماع العشرين لخبراء شبكة البيانات النووية المقدم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في مقر المؤسسة الرئيسي اليوم وتستمر حتى 31 الجاري بالتعاون مع مركز الكويت للبيانات النووية في قسم الفيزياء بجامعة الكويت، وبمشاركة أربعين عضوا يمثلون 22 دولة.

وسيفتتح الاجتماع د.عدنان شهاب الدين مدير عام المؤسسة بحضور عدد من المسؤولين وخبراء وكالة الطاقة النووية الى جانب عدد من الاكاديميين والمسؤولين في جامعة الكويت

د.عدنان شهاب الدين

وستتحدث في المؤتمر مديرة مشروع بيانات الطاقة في الكويت د.أمينة الفرحان ورئيس تطوير البيانات في وكالة الطاقة النووية د.دانيال اوبريالا وعدد اخر من خبراء الوكالة.

تعتبر الشبكة الدولية للبيانات النووية (NSDD) جزءا من تعاون دولي بين مراكز البحث العلمي في مجال تقييم البيانات المخبرية الخاصة في التركيب والانشطار النووي. وتضم الشبكة في عضويتها عدة مراكز علمية في كل من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان وبلجيكا ورومانيا وهنغاريا والصين واستراليا والهند والكويت بتنظيم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) وبإشراف علمي من المركز الوطني للبيانات النووية التابع لمختبر بروكهيفن الوطني في الولايات المتحدة. وتعتبر دولة الكويت العضو الوحيد في هذا التواصل العلمي الدولي من دول الشرق الأوسط وأفريقيا لأكثر من ثلاثة عقود.

ويهدف الاجتماع إلى التنسيق بين مراكز البيانات النووية وصياغة القواعد واللوائح التي تحكم أساليب تقييم التركيبات النووية وكذلك مراجعة نظم الحاسوب المستخدمة في معالجتها، وتعتبر مخرجات البيانات النووية مصدرا أساسيا لجميع الابحاث الخاصة بالفيزياء النووية وخصوصا تطبيقاتها العملية في مجال الطب والطاقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الكويت ممثلة في مركز البيانات النووية – جامعة الكويت (قسم الفيزياء) تقوم بنشر سلسلة البيانات النووية المناطة منذ عام 1980.

● دانيا شومان

إنشاء مكتب لوزير الدولة لشؤون الشباب

صدر مرسوم رقم 8 لسنة 2013 بإنشاء مكتب لوزير الدولة لشؤون الشباب جاء فيه: رسمنا بالآتي:

مادة أولى ينشأ مكتب لوزير الدولة لشؤون الشباب، يلحق به العدد الكافي من الخبراء والمستشارين والموظفين ويصدر بتنظيمه قرار من وزير الدولة لشؤون الشباب، وتتخذ الإجراءات اللازمة لإدراج الاعتمادات المالية لهذا المكتب ضمن برنامج خاص بالباب الخامس بميزانية مجلس الوزراء.

مادة ثانية: يتولى المكتب المشار إليه معاونة وزير الدولة لشؤون الشباب في إجراء الدراسات والبحوث اللازمة لمباشرة مهامه وبوجه خاص ما يلي:

● إعداد البحوث المتعلقة بالأنشطة الشبابية وتحقيق المشاركة الإيجابية لهم في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

● التنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية المعنية في تنفيذ مشروعات رعاية الشباب وفق برامج العمل الحكومي.

● دراسة وإعداد مشروعات تعزيز المواطنة لدى الشباب وغرس القيم الأصيلة فيهم ومعالجة الظواهر السلوكية الدخيلة على المجتمع لدى البعض منهم ووضع الحلول المناسبة لها.

● اقتراح وإبداء الرأي في مشروعات القوانين اللازمة لتحقيق التنمية البشرية وتفعيل المشاركة الشبابية في تحمل المسؤولية الوطنية لبناء الوطن بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية في ظل استراتيجية الدولة بخلق جيل واعد لتحقيق الطموحات.

● إبداء الرأي فيما يعرض عليه من امور تتعلق بالشباب عامة.

● القيام بأي اعمال اخرى يرى وزير الدولة لشؤون الشباب تكليفه بها.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.